

أحدث المستجدات: تشهد اقتصادات البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹ تعافيا في عام 2014، في أعقاب انكماش نسبته 0.1 في المائة في عام 2013 بسبب الاضطرابات المحلية والإقليمية وضعف الطلب الخارجي. ويسهم التعافي في إنتاج النفط والنشاط الصناعي والصادرات في انتعاش النمو هذا العام. غير أن هذا التعافي الهزيل ما زال هشاً، وأقل كثيراً مما يتيح إمكانات المنطقة، إذ إن الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لحفز النمو، وخفض معدلات البطالة، وتخفيف وطأة الفقر مازالت دون معالجة. وتشكل التحديات الأمنية في العديد من البلدان مصدراً رئيسياً لغياب الاستقرار، كما أن موازين المالية العامة والحسابات الخارجية لا تزال ضعيفة وتستفيد من المساندة الرسمية الكبيرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتفعة الدخل.

وفي البلدان النامية المستوردة للنفط، يشهد النشاط الاقتصادي استقراراً، لكن التعافي ما زال هشاً. فالنمو القوي في النصف الأول من عام 2013 قابله هبوط حاد في النصف الثاني، بحيث لم يرتفع متوسط النمو في البلدان المستوردة للنفط سوى 0.2 نقطة مئوية إلى 2.7 في المائة في 2013. وتتعاوى الصادرات في العديد من بلدان البحر المتوسط بفضل انتعاش منطقة اليورو في الربع الأول من عام 2014. ومع أن النشاط الاقتصادي انتعش من مستوياته المتدنية في مصر، فإن الآثار غير المباشرة للصراع في سوريا لا تزال تعوق النشاط والصادرات وتضر بمعنويات المستثمرين في لبنان.

وفي البلدان النامية المصدرة للنفط، اتسم النمو بالتقلب الشديد، إذ انكمش إجمالي الناتج المحلي 1.8 في المائة في عام 2013، مما يعكس حدوث انتكاسات في الإنتاج في ليبيا والعراق والعقوبات في إيران والحرب الأهلية في سوريا. ورغم ذلك، فإن إنتاج النفط بدأ الآن يتعافى فيما يبدو، وبلغ في المتوسط 7.7 مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام 2014، بفضل انتعاش الإنتاج في العراق أكبر-المنتجين في المنطقة. لكن الإنتاج ما زال دون متوسطه في عام 2013 ومتوسطه قبل أحداث الربيع العربي.

التوقعات: من المتوقع أن يتعافى النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدريجياً لكنه سيظل ضعيفاً خلال فترة التنبؤات. ويتصور سيناريو خط الأساس، حدوث تحسن تدريجي فقط في الأوضاع السياسية التي شابها الغموض وعدم اليقين في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية. ولذلك، فإنه على الرغم من أن النمو سينتعش، فإن التعافي من غير المتوقع أن يكون قوياً بدرجة تكفي لتحقيق نجاحات كبيرة على صعيد استغلال فائض الطاقة الإنتاجية وخفض معدلات البطالة. وبالتالي، فإن النمو في البلدان النامية بالمنطقة من المتوقع أن ينتعش تدريجياً إلى 1.9 في المائة في عام 2014، و3.5 في المائة في 2016 بفضل انتعاش إنتاج النفط بين البلدان المصدرة للنفط وتعاف طفيف في البلدان المستوردة للنفط.

¹ تضم البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13 بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل التي كان متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي فيها يقل عن 12276 دولاراً في عام 2010، وتستثني من ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتفعة الدخل. وتنقسم البلدان النامية إلى مجموعتين: مستوردة للنفط ومصدرة له. والبلدان النامية المستوردة للنفط هي: جيبوتي وجمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والصفة الغربية وقطاع غزة. أما البلدان النامية المصدرة للنفط فهي: الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق وليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.

المخاطر: إن آفاق المستقبل في المنطقة عرضة لمخاطر كبيرة تتعلق باحتمال هبوط النمو، وهي في معظمها مخاطر داخلية في طبيعتها. فإذا استمر تصاعد العنف في سوريا، وامتدت آثاره غير المباشرة إلى بلدان أخرى (لاسيما لبنان والأردن والعراق)، فإن ذلك قد يؤثر تأثيراً سلبياً على النمو. ويوجد الآن ما يربو على 2.1 مليون لاجئ سوريا في المنطقة، ويعادل اللاجئون في لبنان والأردن 21 و8 في المائة من السكان في هذين البلدين. وتعتبر الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والمالية على هذه البلدان شديدة وقد تتفاقم إذا اشتدت الحرب الأهلية في سوريا.

وفي مصر والعراق وليبيا وتونس واليمن، ستؤدي أي انتكاسات في عمليات التحول السياسي و/أو تصاعد العنف إلى تقويض الثقة وتأخير الإصلاحات الهيكلية أو خفض إنتاج النفط.

وتعتبر المخاطر الخارجية التي تتعرض لها المنطقة أكثر توازناً. فالنمو في أوروبا قد يحبط التعافي الضعيف بالفعل المتوقع حدوثه، لكنه قد يكون أيضاً مفيداً، بتعزيزه الصادرات وحركة السياحة وتحويلات المغتربين وتدفقات رأس المال في شمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي المخاطر الناجمة عن تضيق الأوضاع المالية العالمية إلى ارتفاع علاوات المخاطر للبلدان النامية، وإلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ينطوي تصاعد حاد للتوترات بين روسيا وأوكرانيا (وهما موردان رئيسيان للحبوب والطاقة) على مخاطر شديدة للمنطقة، ولاسيما البلدان المستوردة للنفط والغذاء. وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي انخفاض أكثر حدة من المتوقع في أسعار السلع الأولية العالمية إلى تدهور كبير في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط، ولكنه قد يعود بالنفع على البلدان المستوردة الأكثر تأثراً.

موجز التوقعات بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(النسبة المئوية للتغير السنوي ما لم يذكر خلاف ذلك)

| التوقعات | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 00-09 |
|--|------|------|------|-------|-------|-------|------|-------|
| إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق (بسعر الدولار الأمريكي سنة 2010) | | | | | | | | |
| الجزائر | 3.6 | 3.5 | 3.3 | 2.7 | 3.3 | 2.6 | 3.6 | 3.6 |
| جيبوتي | 6.5 | 6.5 | 6.0 | 5.0 | 4.8 | 4.5 | 3.5 | 3.5 |
| جمهورية مصر العربية | 3.2 | 3.1 | 2.6 | 2.3 | 2.2 | 2.0 | 3.5 | 4.4 |
| أساس السنة المالية | 3.2 | 2.9 | 2.4 | 2.1 | 2.2 | 1.8 | 5.1 | 4.3 |
| جمهورية إيران الإسلامية | 2.3 | 2.0 | 1.5 | -1.7 | -5.6 | 2.7 | 5.9 | 4.6 |
| العراق | 8.2 | 6.7 | 5.9 | 4.2 | 10.3 | 10.2 | 5.9 | -1.0 |
| الأردن | 4.0 | 3.5 | 3.1 | 2.8 | 2.7 | 2.6 | 2.3 | 6.1 |
| لبنان | 3.0 | 2.5 | 1.5 | 0.9 | 1.4 | 3.0 | 7.0 | 4.4 |
| ليبيا | 9.0 | 28.8 | -9.7 | -9.4 | 104.5 | -62.1 | 5.0 | 3.8 |
| المغرب | 4.5 | 4.4 | 3.0 | 4.4 | 2.7 | 5.0 | 3.6 | 4.6 |
| الجمهورية العربية السورية ب | 1.7 | -6.2 | -8.6 | -22.5 | -21.8 | -3.4 | 3.2 | 4.6 |
| تونس | 4.0 | 3.5 | 2.7 | 2.6 | 3.6 | -2.0 | 3.0 | 4.6 |
| الضفة الغربية وقطاع غزة | 2.9 | 2.7 | 2.5 | 1.5 | 5.9 | 12.2 | 9.2 | 2.4 |
| جمهورية اليمن | 3.8 | 4.2 | 5.9 | 4.0 | 2.4 | -12.6 | 7.7 | 3.5 |

المصدر: البنك الدولي

يتم تحديث توقعات البنك الدولي استناداً إلى معلومات جديدة.

أ. معدلات النمو على مدى فترات زمنية محددة هي متوسط مركب.

ب. تقديرات تراجع إجمالي الناتج المحلي في سوريا في عامي 2012 و 2013 مازال يكتنفها قدر كبير من الغموض وعدم اليقين.